

المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

مقدمة: مر الاقتصاد العالمي بالعديد من الازمات التي تعددت اسبابها و اثارها و نتائجها و النظريات التي قامت بتفسيرها ولعل أزمة 1929م اهم هذه الازمات لكونها اشد و اعنف الازمات التي عرفها العالم حيث استطاعت في يوم واحد ان تزعزع سوق الاوراق المالية في امريكا بل امتدت لتهدد العالم بأسره، فما هي مجرياتها وكيف تمت مواجهتها؟ لكن قبل التطرق اليها لابد من استعراض البيئة الاقتصادية السائدة قبل اندلاع الأزمة.

1- البيئة الاقتصادية قبل أزمة 1929: فتحت الاختراعات التقنية الجديدة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر (اختراع الهاتف، محرك الاحتراق الداخلي عام 1978، المصباح الكهربائي عام 1879، المحرك الكهربائي عام 1882 والسيارة عام 1885) الطريق أمام الثورة الصناعية الثانية، والعهد الجميل في أوروبا و (و.م.إ.)، فشهد العالم تطور الصناعة بوتيرة كبيرة خاصة بعد اللجوء إلى تنظيم العمل والإنتاج بالاعتماد على الأسس التaylorية (fordisme et taylorisme) فعلى سبيل المثال نجد أن إنتاج السيارات في فرنسا انتقل من 1850 مركبة عام 1889 إلى 45000 مركبة عام 1913 وفي عام 1990 وصلت فرنسا إلى 155 شركة مصنعة للسيارات.

كذلك شهدت التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي نمو غير مسبوق (بين عامي 1860-1913) زاد حجم التجارة العالمية ستة (06) أضعاف، وارتفع مخزون الاستثمارات الأجنبية من 1.2 مليار جنيه استرليني عام 1825 إلى 48 مليار جنيه استرليني عام 1913. اما حركة البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال فلم تعرف حرية أكبر من التي شهدتها في الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن 19 حتى بداية الحرب العالمية الأولى مقارنة بأي وقت مضى.

كانت أوروبا ولا سيما بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى المهيمن اقتصاديا وتقنيا، لكن هذه الحرب غيرت في القيادة العالمية لصالح الو.م.ا، كما وضعت حدا للعصر الجميل، إلا أن نهايتها كانت مصحوبة بفترة جديدة من التطور الاقتصادي في عشرينيات القرن العشرين (العشرينيات الصاخبة)، بحيث كان الازدهار والتطور أقوى في الو.م.ا التي أصبحت القوة الاقتصادية الرائدة في العالم، في عام 1929 (عشية الأزمة الاقتصادية) أصبحت تستحوذ على:

✓ 45% من الانتاج الصناعي العالمي.

✓ 44% من انتاج الفحم العالمي.

✓ 51% من الصلب العالمي.

✓ 40% من الواردات العالمية من المواد الخام.

✓ بين 1921 و 1929 زاد الانتاج الصناعي الأمريكي بنسبة 50%.

✓ المقرض الرائد لرأس مال في العالم.

إضافة إلى كل ذلك نجد أن تطور الأسواق المالية والأنشطة الائتمانية، شجع الأسر الأمريكية على اللعب في سوق الأوراق المالية (البورصة) باللجوء إلى الاستثمار المضارب في الأسهم لإثراء أنفسهم في وقت استمرت فيه قيمة الأسهم بالزيادة منذ 1918 وكذلك 1929 بحيث تقدم مؤشر الأسهم بنسبة 300% تقريبا.

المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

بالنسبة لألمانيا فهي تميزت بين 1922 و 1923 بظاهرة ((التضخم المفرط)) لسداد ديونها من دفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالحلفاء , لذلك لجأت الى طبع النقود (création monétaire), ما أدى إلى التضخم وارتفاع الأسعار التي تتغير عدة مرات في الشهر , بل حتى في اليوم الواحد, فلم تعد بذلك العملة الألمانية (المارك) تمارس وظائف مخزن القيمة ووسيط التبادلات ففي ديسمبر 1922 استغرق الامر ما يقرب من 7000 مارك للحصول عل واحد دولار (\$1) , وفي نهاية 1923 وصل معدل التضخم إلى 1000000 % (مليون بالمئة).

2- الأزمة الاقتصادية 1929 : تمثل الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 أحد أكبر الوقائع الاقتصادية في التاريخ الحديث للعالم الرأسمالي هذه الأزمة المعروفة بالكساد الكبير تمتد من انهيار البورصة¹ في أكتوبر 1929 إلى الحرب العالمية الثانية , وانتشرت إلى بقية الدول الرأسمالية ما أدى إلى انخفاض الإنتاج وانكماشه بشكل كبير , مع مرافقته بانفجار في البطالة .

2-1/الو.م.أ. بؤرة الأزمة : « اندلاع الأزمة » نقطة البداية لأزمة 1929م كانت انهيار سوق الأوراق المالية (انهيار البورصة) في وول ستريت وكان ذلك يوم الخميس 24 أكتوبر 1929م والمعروف بالخميس الأسود في الو.م.أ.

كان السبب في اندلاع هذا الانهيار , الإعلان في شهر اكتوبر 1929م عن انخفاض الأسعار والأرباح الصناعية ما جعل بعض المضاربين يعتمدون إلى بيع أسهمهم لتحقيق الأرباح (نظرا لكون أسعارها لاتزال عند مستوى مرتفع) وهذا التصرف أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم (قانون العرض والطلب) ما أدى بدوره إلى حالة من الذعر و الارتباك و الذعر العام حيث بدأ غالبية حاملي الأسهم الأخرى بعرضها للبيع (فخلال يوم واحد 24 أكتوبر , تم طرح أوراق مالية بما يعادل 13 مليون سهم² و 6 ملايين سند³ للبيع بأسعار منخفضة في السوق دون العثر على أي مشتري), وفي 29 أكتوبر 1929 بلغ عدد الاسهم المعروضة للبيع 16 مليون سهم, حاولت المصاريف شرائها لكنها فشلت واستمرت الحركة الهبوطية لأسعار الأسهم حتى 1932م .

2-2- من انهيار البورصة إلى الأزمة الاقتصادية : تحول انهيار سوق الأوراق المالية في بداية عام 1930م إلى

أزمة مصرفية , ثم إلى أزمة اقتصادية حقيقية .

1/انتقال الازمة من البورصة الى المصاريف و البنوك: إن الانتقال من أزمة سوق الأوراق المالية (بعد انخفاض جميع

قيم الأسهم) إلى الأزمة المصرفية كان سببه :

① السحب الكبير للودائع المصرفية من قبل العملاء (سحب المدخرات من البنوك).

¹ انهيار البورصة او سوق الاوراق المالية هي الانخفاض المفاجيء و الكبير في اسعار الاصول المالية (الاسهم و السندات...)

² الاسهم هي وثيقة ملكية لحصة معينة (لاسهم) في شركة ما و يعطي الحق لصاحبه في الارباح السنوية للشركة

³ سند هي وثيقة دين على شركة معينة (مصدر السند هو مدين و حامل السند هو دائن) تتميز السندات بانها ذات عائدات ثابتة, يحصل عليها صاحبها في حالة وجود ارباح او خسارة للشركة و في نهاية فترة الاستحقاق يحصل صاحب السند على اصل المبلغ.

المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

② الفشل في السداد (الدفع) للمقترضين من البنوك (الأشخاص الذين اقترضوا أموالاً من البنوك).

③ الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها البنوك إثر انهيار قيمة أصولها المالية (les actifs financiers).

بهذه الطريقة نجد أن هذه العوامل الثلاثة أدت إلى أزمة سيولة على مستوى البنوك حتى صارت هذه الأخيرة لا تقرض بعضها البعض بسبب انعدام الثقة، وهكذا اضطرت العديد من البنوك التي لم تكن قادرة على تقديم القروض إلى إعلان الإفلاس [بين 1930 و1932 أفلس أكثر من 773 بنك].

ب/انتقال الأزمة من البنوك إلى الاقتصاد الحقيقي (transmission de la crise de la sphère monétaire à la sphère économique):

هذه الوضعية التي وصلت إليها البنوك أثرت سلباً على الاستثمار والاستهلاك، فندرة الأموال أدت إلى انخفاض استهلاك الأسر الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار و تراجع الأعمال التجارية و تفاقم الوضع نتيجة الافتقار إلى التمويل المصرفي ما أدى بالعديد من الشركات و المصانع إلى الإفلاس. و هكذا تتحول الأزمة المصرفية إلى أزمة اقتصادية حقيقية، فأصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من ركود واسع النطاق، فنجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (l'indice du PIB) ينقل من 163 % في عام 1929م إلى 147.4 % في عام 1930م، ثم إلى 136.1 % في عام 1931م، ثم 115 % في عام 1932م، كذلك مؤشر الإنتاج الصناعي ينخفض هو الآخر من 105 % في أكتوبر 1929م إلى 52 % في جويلية 1932م.

في عام 1933م كانت الفئة العاملة (La population active) عاطلة عن العمل، وأصبح 02 مليون أمريكي بلا مأوى. مؤشر أسعار الاستهلاك⁴ هو الآخر لم يسلم من الأزمة بحيث انخفض من 165 % في عام 1929م إلى 124 % في عام 1933م.

2-3- انتقال الأزمة في العالم الرأسمالي : بحكم كثرة وكثافة العلاقات المالية والتجارية بين الدول من جهة ووزن

(ثقل) الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، انتشرت الأزمة الاقتصادية بسرعة إلى الدول الرأسمالية وذلك بسبب :

① - دور تحركات رؤوس الأموال الدولية، ففي أواخر العشرينات من القرن الماضي كانت الو م أكبر مقرض لرأس المال في العالم. وعقب الأزمة والخسائر التي تكبدتها الو م أ بسبب هذه الأزمة لجأت بنوكها إلى استعادة الأموال المودعة (المقرضة) للدول الأوروبية على نطاق واسع، من أجل التخفيف من الصعوبات الداخلية التي تواجهها، وهكذا أضحت البنوك المستدينة من الو م أ في دول (ألمانيا، استراليا، الأرجنتين، بولندا وغيرها) في حالة صعبة ما أدى بهذه الأخيرة إلى الإفلاس.

② - سياسات الحماية : في محاولة لوقف آثار الأزمة قامت الو م أ وبعدها دول أخرى بإنشاء حواجز جمركية (زيادة الرسوم الجمركية على 25000 منتج، ما أدى إلى ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية على الواردات المحمية

⁴ انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك هو مرادف الانكماش {وبمعنى انخفاض عام ومستمر في أسعار السلع والخدمات}.

المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

من 39 % إلى 53 %، إضافة إلى تخفيض سعر العملة (dépréciation monétaire)، اعتماد نظام الحصص (quotas) ووضع معايير صحية، إضافة إلى عوائق أخرى إدارية....)، هذه السياسات المنتهجة التي كان هدفها حماية الاقتصاد في كل دولة لرفع الصادرات وخفض الواردات أدت إلى التراجع في التجارة الدولية، ما جعل هذا الأخير عاملاً إضافياً في تباطؤ النشاط الاقتصادي.

3- نتائج (عواقب) الأزمة الاقتصادية 1929 م:

- ظهور أزمة بطالة كبيرة (جماعية) بحيث وصلت إلى 30 مليون عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم في عام 1932 م بينما كانت 10 ملايين في عام 1929 م.
- الفقر العام: بحيث نجد أنه في منتصف الثلاثينيات 5/1 من الشعب البريطاني يعانون من سوء التغذية.
- الانكماش: انخفاض حاد في أسعار السلع والخدمات دون أن يكون هناك أي طلب عليها.
- تراجع التجارة الدولية: أصبحت مقسمة على ثلاثة بين عامي 1929 و 1932.

4- طرق مواجهة الأزمة:

- أ/ في الولايات المتحدة الأمريكية:** إن وصول فرنكلين روزفلت إلى السلطة في الو م أ صاحبه تغيير في سلوك الدولة بتنفيذ ما يسمى بـ {الصفقة الجديدة} أو {new deal} عام 1933 والتي هي عبارة عن مجموعة من السياسات و الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة بهدف كسر الدوامة الانكماشية والحد من البطالة والفقر و ذلك في مجالات و ميادين مختلفة:
- **في الميدان المالي:** فرضت الدولة الرقابة على البنوك و البورصات و خفضت قيمة الدولار و منعت تصدير الذهب و الاموال.
- **في الميدان الفلاحي:** عملت الدولة على تقديم تعويضات للفلاحين الذين يرغبون في خفض الانتاج، و كذلك قدمت مساعدات للفلاحين المتقاعدين بالديون.
- **في الميدان الصناعي:** لجأت الدولة الى تقليص الانتاج و تخفيض مدة العمل.
- **في الميدان الاجتماعي:** عمدت الى انجاز مشاريع كبرى لتشغيل العاطلين كما احدثت تعويضات البطالة و التأمين على الشيخوخة و كذا تحديد الحد الأدنى للأجور.
- اعطت الخطة نتائج ايجابية في الفترة (1933-1937) فبدأ الاقتصاد الأمريكي بالانتعاش و انخفضت نسبة البطالة.
- ب/ في ألمانيا:** اتخذت الدولة الاجراءات التالية:
- تشغيل العاطلين عن العمل في الخدمة العسكرية الاجبارية و ورشات الاشغال العمومية و صناعة الاسلحة.
- تخفيض الاجور و منع الاضراب.
- فرض نظام التعاونيات المختلطة.
- فصل المارك الالمانى عن الارتباط بالذهب.
- تحديد الانتاج و الاسعار و الارباح و مراقبة المبادلات التجارية.

المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

5- تحليلات أو تفسيرات الأزمة:

1/ بالنسبة للاقتصاديين الليبراليين (الكلاسيكيين الجدد = **les néoclassiques**): بالنسبة لهذا التيار فإنه يفسر الأزمة بأنها أزمة كلاسيكية سببها إعاقة آليات السوق (مرونة الأسعار = la flexibilité des prix) التي بإمكانها ضمان التوازن الاقتصادي. وفسروا هذا الانسداد بالجمود النزولي للأجور. بالنسبة لهم فإن سياسة توازن الميزانية (l'équilibre budgétaire) والحرية في اليات العرض والطلب كافية لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن في التشغيل الكامل للعمال (l'équilibre de plein emploi) .

2/ بالنسبة للمنهج الماركسي: فإن أزمة 1929 م هي أزمة فائض عام في الإنتاج بسبب عدم كفاية الطلب (نقص الاستهلاك). يفسرون عدم كفاية الطلب بعدم المساوات في توزيع الدخل فقد انخفضت حصة العمال في الدخل القومي وذلك بسبب استيلاء الرأسماليين على فائض القيمة. -بالنسبة للماركسيين فإن أزمة عام 1929 م كشفت التناقضات الداخلية للرأسمالية, كما اعتبروا أن هذه الأخيرة (الرأسمالية) ستؤدي إلى أزمات أكثر عنفا وقد تؤدي إلى التدمير الكامل للرأسمالية.

3/ النهج الكينيزي (نقص الاستهلاك): بالنسبة ل كينز فإنه يرى الأزمة سببها نقص استهلاك الأسر نتيجة ميولها للإدخار [عدم استهلاك كل دخلها] , ما دفع المنتجين إلى خفض قدراتهم الإنتاجية والاستثمارية وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد العاطلين (البطالة) , وكان في هذا الوضع لابد من تدخل الدولة بسياسات [العجز في الميزانية وسياسات النقدية التوسعية] من أجل تحفيز الاستهلاك وبالتالي تحسين الطلب الفعال (la demande effective) من طرف المنتجين من أجل إنعاش الإنتاج والتوظيف .

4/ الإفراط في الاستثمار: بالنسبة ل فيشر فإن الإفراط في الاستثمار الذي ميز نهاية العشرينات هو أصل الأزمة بحيث كان الاستثمار يفوق القدرة على الادخار, ما أدى الى تغذية الاستثمار بالاعتماد على المديونية المفرطة للمؤسسات والمصانع وهذا الإفراط في الاستدانة أدى في وقت لاحق إلى تباطؤ استهلاك الأسر وإشعال شرارة الانكماش.

5/ بالنسبة للتيار النقدي (les monétaristes) بزعامة ميلتان فريدمان: فإنه يفسر الأزمة بأنها : ردة فعل السلطات النقدية الامريكية على انهيار سوق الأوراق المالية [بانتهاء السياسة التقييدية] هو العنصر الأساسي في انتقال الأزمة من سوق الأوراق المالية إلى الاقتصاد الحقيقي.

بحيث كان من الممكن تفادي الازمة بالقيام بزيادة كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد لمنع أسعار الفائدة من الارتفاع بدلا من خفض كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد ورفع سعر الفائدة, التي لجأت إليها السلطات النقدية في الوم أ (في هذه الحالة كان بوسع البنوك أن تجد السيولة وتمنح القروض لكل من يحتاجها, وبالتالي تجنب الذعر العام).

خاتمة: ان أزمة الكساد لسنة 1929 امريكية الاسباب و لكنها عالمية النتائج. كما يمكن اعتبارها ايضا شر لابد منه فهي حل لمشكل اقتصادي متأزم و الية لإعادة هيكلة السوق و الاقتصاد وفق اطر اكثر نجاعة بظهور تيارات اقتصادية جديدة.